WWW.SABAHELKHEYR.COM

البناء
صباح الخير
قوميـــــــــة اجتماعيـــــــــة

العدد 193 ـ 31 / تموز/ 2026

إلى القراء الاعزاء: بالامكان قراءة مقالات المجلة عبررابطين الاحمر للدخول الى ال pdf والازرق إلى موقع المجلة.

في هذا العدد

الافتتاحية
نحو عالم جديد ـ سعادة مسطفى أرشيد
الرابط للافتتاحية على موقع المجلة
صوت سعادة
الرابط للمقال على موقع المجلة
أخبار الحزب
منفذية زحلة تحيي الثامن من تموز بمحاضرة
الرابط للخبر على موقع المجلة
القومي يدين العدوان على الأراضي العراقية
الرابط للخبر على موقع المجلة
عمدة فلسطين تنعي المناضل الاممي اوكوماتو
الرابط للخبر على موقع المجلة
سياسة
عندما تغيب الدولة... يتكلم الجنوب ـ د.نبيلة غصن
الرابط للمقال على موقع المجلة
بين التصعيد والتفاوض: إلى أين تتجه المنطقة؟ ـ زهير فياض
مرض التعصب الطائفي ـ أنطوان يزبك
الرابط للمقال على موقع المجلة
سوريا بين التصعيد الأمني والضغوط الإقليمية ـ سومر الفيصل
الرابط للمقال على موقع المجلة
تقرير
«إسرائيل» تتسلل إلى ماليزيا ـ لينا شلهوب
الرابط للمقال على موقع المجلة
حجر الزاوية
التغيير..... ـ نجيب نصير
الرابط للمقال على موقع المجلة
مجتمع
في نشأة الدولة الحديثة ومآلاتها ـ نظام مارديني
الرابط للمقال على موقع المجلة
الدولة رؤيةً وفهمًا واقعيًا ـ طارق سيف الدين
الرابط للمقال على موقع المجلة
الرأسمال ثروة مجتمعية وإن كانت ملكيته خاصة ـ محمد عواد
الرابط للمقال على موقع المجلة
ثقافة
الحرية والواجب: الطريق إلى المواطن الجديد ـ د. إدمون ملحم
الرابط للمقال على موقع المجلة
كتاب
زينة اغا في جديدها «بوح القوارير» ـ محمود شريح
الرابط للمقال على موقع المجلة
الكلمة الفصل
وداعا... الرفيق الدكتور عطا السهوي ـ احمد اصفهاني
الرابط للمقال على موقع المجلة

رئيس التحرير: كوكب معلوف الاخراج الفني: عائده سلامه ـ مسؤول الموقع: جنى الصايغ
للتواصل:Sabahelkheyrnews@hotmail.com

الافتتاحية

نحو عالم جديد وإسرائيل الى زوال

سعادة مصطفى أرشيد ـ جنين فلسطين المحتلة

عندما تتفاعل عناصر الفناء تأخذ الاحداث الكبرى بالتتابع لتسقط النظام الدولي او الاقليمي فيما يكون نظام جديد يتشكل ليحل محله وهذا ما حصل مع نهاية الحرب العالمية الثانية اذ تشكل النظام ثنائي القطبية، من طرفين، حلف وارسو بزعامة الاتحاد السوفيتي وحلف شمال الاطلسي بزعامة الولايات المتحدة، وحكم العلاقة فيما بينهما ما سمي في حينه بتوازن الرعب الذي جعل من القدرة النووية ليست للاستعمال وانما للردع فيما دارت حروب باردة بين القطبين واقتصرت نارها وضحاياها على أطراف وادوات كل منهما.

اخذ هذا النظام الدولي بالتراجع والاهتزاز عندما اصبح القطب الشرقي اي الاتحاد السوفياتي يترنح تحت وطأة الفساد والحكم المطلق والفشل في الإدارة والتنمية الامر الذي ادى الى قصوره في سباق التسلح مع الولايات المتحدة وهو ما اطلق عليه في حينه حرب النجوم، ادى ذلك الى استنزاف قدراته واصبح يلهث دون ان يستطيع مجاراة خصمه الامريكي ما ادى الى انهياره الذي ترافق مع انهيار النظام العربي اثر احتلال العراق للكويت، و تشكيل تحالف دولي- امريكي- عربي لإخراج العراق ثم تحطيمه وتفتيته للدرجة التي نرى عليها العراق اليوم.

استطاعت الولايات المتحدة الانفراد بتشكيل النظام العالمي الوارث للنظام القديم والقائم

على احادية القطب واظهرت الولايات المتحدة في تلك الحرب من القوة

والعزم والحزم ما كانت عليه الدولة الرومانية قبل قرابة 2000 من السنين وزرعت القناعة لدى العالم انها فقط هي القادرة على حكم العالم وضبط الصراعات وعلى حماية التجارة العالمية وامدادات الطاقة وضمان امن المضائق والممرات البحرية وهو ما يترافق مع قدرتها على سحق كل من يعترض طريقها.

لم تستطع اوروبا الغربية الدخول في هذا السباق مع الولايات المتحدة فيما لا زالت الصين وروسيا الاتحادية وان حققتا تقدما ملموسا الا ان الفارق النوعي لا زال يرجح ويميل لصالح الولايات المتحدة في الاقتصاد والعسكر والنفوذ السياسي، لكن وبرغم هذه القوة العسكرية الهائلة لم تستطع الولايات المتحدة كسب سوى بعض الحروب الصغيرة الخاطفة مثلا عندما قامت فرقة عسكرية امريكية (كوماندوس) خاصة بالإغارة و اختطاف الرئيس البنمي دانيال اورتيغا، ومؤخرا ما حصل مع مادورو الرئيس الفنزويلي، اما في حروبها الكبرى فقد كانت

تأتي بالنتائج العكسية كما في الحرب الكورية حيث ذهبت للقضاء على الشيوعية فخرجت بعد قيام كوريا الشمالية كقوة اقليمية كبرى، وحرب فيتنام عندما ذهبت للقضاء على الفيتكونغ

وانتهت بسيطرة الفيتكونغ على كل البلاد، وحرب افغانستان حيث اضطرت في نهاية الامر وبعد 20 عاما للتفاوض مع خصومها وتسليمهم البلاد على طبق من ذهب.

كان تقدم الصين سياسيا واقتصاديا وحرب روسيا على اوكرانيا ثم ما حصل صبيحة السابع من تشرين اول 2023 هو ما ادى الى تفاعل عناصر فناء النظام الاحادي القطب والذي ترافق مع وجود رئيس امريكي من نوع غير مألوف، وصولا الى الحرب الأمريكية على إيران والتي تبدو وكأنها ركعة الوتر في تحديد نهاية هذا النظام الدولي الحالي.

من يدقق في مجريات الامور يرى ان هذه الحرب هي حرب عالميه بامتياز، فهي

وان استهدفت ايران باعتبارها دولة مارقة بالفهم الامريكي ودولة متصدية لمشاريع الغرب في الهيمنة والسيطرة بالفهم المقاوم، وبالتالي فقد كان محظورا عليها امريكيا وغربيا التمدد الاقليمي او النجاح في مشاريع التنمية من صناعة وزراعة وتكنولوجيا، وبناء قدرة نووية اكدت ايران المرة تلو المرة انها لأهداف سلمية، الا ان هذه الحرب استهدفت بالحقيقة مسالتين اضافيتين الاولى ضرب النموذج القائم على النماء والاستقرار برغم الحصار الامريكي المتواصل منذ اكثر من اربعه عقود والثاني ما يستهدف الصين التي تستطيع انتاج السلع متهاودة في السعر لأسباب اهمها شرائها النفط من ايران أي من خارج نظام سويفت القاضي بتداول النفط بالدولار الامريكي او ما يعرف بالبترو دولار والذي اصبح من اهم ادوات الولايات المتحدة للسيطرة على العالم.

هذه الحرب ستطول ربما لسنة او أكثر وان تخللتها هدن ومشاريع تفاوض وكما سبق في الحروب الأمريكية في كوريا وفيتنام وافغانستان ستنتهي هذه الحرب ربما باكلاف كبيرة ودمار هائل ستتعرض له إيران، ولكن بخروج الولايات المتحدة وفي أحسن احوالها بما كانت قد توصلت اليه ادارة الرئيس الامريكي الاسبق باراك اوباما.

وإذا كان هذا ما نتوقعه على الصعيد الايراني فانه سيقود حكما لنهاية النظام الدولي الحالي وقيام نظام دولي جديد قد لا نعرف اليوم شكله بالضبط، ولكن الاكيد ان إيران سيتم قبولها كصاحبة دور مقرر في غرب ووسط اسيا وستكون مقدمه لحسم الملفات المعقدة في محيطنا القومي الذي فقد دوره الفاعل وأصبح ينتظر ما يفعله الاخرون وعلى راسهم إيران الصامدة.

في مطلع الحرب على غزة قبل ثلاث سنوات تبجح بنيامين نتنياهو قائلا ان هذه الحرب ستاتي بشرق اوسط جديد يرث الشرق الاوسط الذي قام على اساس اتفاقيات سايكس- بيكو حيث تكون اسرائيل هي السيد المطلق في الشرق الاوسط الجديد، ولكن صمود إيران وانتصارها اذ يؤكد ان شرق اوسط جديد قيد التشكل، ولكن الفرق ان اسرائيل ستكون في حال انتصار إيران في حالة تراجع في وظيفتها وقيمتها لدى مشغليها وهي في طريقها الى الزوال.

صوت سعاده

الحركة القومية الاجتماعية حركة حقيقية، فهي لا تطلب الأوهام ولا تشتغل في الأوهام ولا تسعى الى سراب!

لا يوجد شيء في العالم يمكن ان يخيف الحركة القومية الاجتماعية، لأنها حركة قوة وانتصار – انها حركة قوية منتصرة!

ان الذين اتخذوا القضايا الواسطية سلماً يرقون عليها الى مآربهم الخصوصية قد يصلون الى الحكم – قد يصلون الى مآربهم، ولكنهم لا يتمكنون من إيصال الشعب الى خيره، ولا من إيصال الامة الى مجدها، فلا يوصل الشعب الى خيره والأمة الى مجدها الا حركة الشعب ونهضة الامة – النهضة القومية الاجتماعية.

اننا حركة الشعب ومصالح الشعب اننا نثق بالشعب الذي احتقره السياسيون وتلاعب بمقدراته الاقطاعيون وخانه المثقفون في ثقافة الاستعمار والرجعة. فنحن من الشعب ونعمل في الشعب لأجل الشعب. اننا نحتقر الاستناد الى النفوذ الأجنبي الذي يعتمده دهاقنة السياسة الرجعيون الاقطاعيون

ليسخروا الشعب للقضايا الغريبة ولا نعتز الا بالشعب الحكومات تأتي وتذهب اما الشعب فيبقى!

ليست قضيتنا قضية حكومات، بل قضية – قضية أمة – قضية خير وفلاح وعز قومي اجتماعي.

ان لبنان التعب من التدجيل والقضايا المقلوبة يجد الإنقاذ والصيانة والعز في النهضة القومية الاجتماعية – هذه النهضة التي تحرره بأنوارها من المخاوف والتقلص والتلاشي وتجعله قوة فاعلة تثق بالمصير القومي الاجتماعي.

جريدة «الجيل الجديد» 1949

أخبار الحزب

منفذية زحلة تحيي الثامن من تموز بمحاضرة عن واقع الامة والاحداث

بمناسبة الثامن من تموز، ذكرى استشهاد مؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي أنطون سعاده، أقامت منفذية زحلة محاضرة سياسية وفكرية في مبنى مديرية الفرزل، يوم الجمعة 24 تموز، بعنوان: «الأمة في خضم الأحداث المتسارعة... واقع الأمة ودور القوميين»، ألقاها عميد الإذاعة الرفيق وائل ملاعب، بحضور عدد من الأمناء، والقيادات الحزبية، والرفقاء، والمواطنين.

وشارك في المحاضرة الأمناء وليد زيتوني، ومحمد فهد عراجي، وطارق بدر، وعميدة الثقافة الرفيقة الدكتورة فاتن المر، ومنفذ عام زحلة الرفيق زياد معدراني، إلى جانب أعضاء هيئة المنفذية ومسؤولي الوحدات الحزبية وحشد من الرفقاء والمواطنين.

استهل اللقاء ناظر الإذاعة الرفيق إبراهيم مهنا بكلمة ترحيبية، تناول فيها تسارع الأحداث منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر، متوقفًا عند جملة من الأسئلة التي تفرضها المرحلة، وفي مقدمتها واقع الأمة، وقدرتها على مواجهة التحديات، ودور الحزب والقوميين الاجتماعيين في قراءة المتغيرات وصياغة موقف يستند إلى مصلحة الأمة وإرادتها، مؤكدًا أن المرحلة تتطلب مقاربة فكرية وسياسية وعملية تتناسب مع حجم التحولات المتسارعة.

من جهته، بدأ عميد الإذاعة الرفيق وائل ملاعب محاضرته بالحديث عن دلالات الثامن من تموز، وما تمثله ذكرى استشهاد أنطون سعاده من معاني الفداء

والعطاء، مؤكدًا أن إحياء هذه المناسبة يشكل محطة لتعزيز الوعي القومي وترسيخ الفكر النهضوي في مواجهة التحديات التي تمر بها الأمة.

ثمّ انتقل إلى قراءة المشهد السياسي منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر، معتبرًا أن مقاربة تلك الأحداث بمعزل عن السياق الذي سبقها تؤدي إلى قراءة منقوصة. وأشار إلى أن الروايات الإعلامية المعادية تتجاهل الظروف التي سبقت عملية «طوفان الأقصى»، مستندًا في عرضه إلى معطيات وأرقام لتوضيح الصورة. كما تناول إيجابيات الحدث وسلبياته، مشيرًا إلى أن الكلفة البشرية والمادية كانت باهظة، إلا أن تقييم الحروب، وفق رؤيته، لا يقتصر على هذه المعايير وحدها.

كما تطرق إلى حرب الإسناد، متناولًا دوافعها الأخلاقية والعسكرية، وما أفضت إليه من نتائج إيجابية وسلبية، قبل أن يتناول قضية تفجير أجهزة «البيجر»، معتبرًا أنها تشكل جريمة تتعارض مع القوانين والأعراف والمواثيق الدولية، وأن الوقائع تدحض الرواية التي تسعى إلى تصوير المقاومة على أنها بادرت بالاعتداء، مؤكدًا أن الاحتلال كان يخطط لتنفيذ العملية مسبقًا.

وتناول ملاعب أيضًا التطورات في الشام، مقدمًا قراءة للتحولات السياسية هناك، استعرض خلالها تجربة النظام السابق، مشيرًا إلى ما اعتبره إيجابيات وسلبيات تلك التجربة، ولا سيما دوره في احتضان ودعم قوى المقاومة، وهو ما جعله، بحسب عرضه، هدفًا للدول المعادية للمقاومة. كما تحدّث عن الفساد الإداري بوصفه أحد العوامل التي أسهمت في إضعاف النظام وتسريع انهياره، وتطرق إلى واقع الحزب السوري القومي الاجتماعي خلال تلك المرحلة وطبيعة العلاقة التي كانت قائمة مع النظام. واختُتمت المحاضرة بفتح باب النقاش، حيث طرح الحاضرون مجموعة من الأسئلة والاستفسارات حول مختلف القضايا التي تناولها اللقاء، وأجاب عنها عميد الإذاعة، في حوار اتسم بالتفاعل وتبادل الآراء حول التطورات الراهنة والتحديات التي تواجه الأمة.

أخبار الحزب

القومي يدين العدوان على الأراضي العراقية

يدين الحزب السوري القومي الاجتماعي بأشدّ العبارات، ويستنكر العدوان الغاشم والغادر الذي استهدف الأراضي العراقية ومواقع الحشد الشعبي وقوى المقاومة العراقية، ويؤكد أن هذا الاستهداف يمثّل اعتداءً سافرًا على سيادة العراق، وعلى كرامة شعبه وجيشه ومقاومته الباسلة.

إنّ هذا العدوان لا يمكن فصله عن المحاولات الخبيثة والمستمرة لتطويق العراق، وليّ ذراع مقاومته الأبيّة التي شكّلت حصنًا منيعًا في مواجهة الإرهاب ومشاريع الهيمنة والسيطرة.

ويشدد الحزب على أن سيادة العراق وأمنه ليسا ساحةً مستباحة لأي قوة معتدية، وأن هذه الاعتداءات الغادرة لن تنجح في تحقيق أهدافها المفضوحة، الرامية إلى عزل العراق أو فصله عن محيطه القومي والعربي المقاوم. وسيبقى العراق، بكل مكوناته وقواه الحية، عصيًّا على

المؤامرات، وسدًّا منيعًا تتحطم عنده كل المشاريع التي تستهدف عروبته وهويته القومية ودوره الريادي في مواجهة الاحتلال والهيمنة.

وفي هذا المصاب الجلل، يتوجه الحزب السوري القومي الاجتماعي بأحرّ التعازي والمواساة إلى العراق العزيز، قيادةً وشعبًا وجيشًا وحشدًا ومقاومة، وإلى أسر الشهداء الأبرار الذين ارتقوا في هذا العدوان الغاشم، وأن يمنّ على الجرحى بالشفاء العاجل.

إن دماء الشهداء ستبقى الوقود الذي يغذّي مسيرة الصمود والمقاومة حتى إسقاط جميع مشاريع التجزئة والهيمنة التي تستهدف أمتنا، وترسيخ حقها في الحرية والسيادة والكرامة.

عمدة فلسطين تنعي المناضل الاممي اوكوماتو

تنعى عمدة شؤون فلسطين في الحزب السوري القومي الاجتماعي، المناضل الأممي الياباني كوزو أوكاموتو، الذي كرّس حياته إلى جانب شعبنا في فلسطين، مؤمنًا بأن المسألة الفلسطينية ليست مسألة شعبنا وحسب، بل مسألة حقٍ وعدالةٍ وكرامةٍ إنسانية، تستنهض أحرار العالم في مواجهة الاحتلال والظلم.

لقد شكّل الراحل، منذ مشاركته في عملية مطار اللد عام 1972، نموذجًا للمناضل الذي تجاوز حدود الجغرافيا والقومية، واختار أن يقف إلى جانب شعبنا الذي يرزح تحت الاحتلال، مدفوعًا بقناعة راسخة بأن مقاومة الظلم واجبٌ أخلاقي وإنساني. وقد دفع ثمنًا باهظًا لهذا الخيار، ما بين الأسر والملاحقة والمنفى، لكنه بقي ثابتًا على موقفه، مخلصًا للمسألة الفلسطينية حتى آخر أيام حياته.

إن سيرة كوزو أوكاموتو ستبقى شاهدًا على أن فلسطين كانت وما تزال بوصلة الأحرار في العالم، وأن إرادة المقاومين لا تُقاس بالحدود ولا بالهويات، بل بصدق الانتماء إلى قيم الحرية والتحرر ورفض الاحتلال.

وإذ نودّع هذا المناضل الكبير، فإننا نتوجه بالتحية إلى جميع المناضلين الذين ساروا ويسيرون على درب

المقاومة، مؤمنين بأن مقاومة الاحتلال بكل أشكالها المشروعة هي السبيل إلى استعادة الحقوق وصون الكرامة الوطنية، وأن صمود الشعوب وتمسكها بحقها في التحرر هو الطريق إلى مستقبل أكثر عدلًا وحرية.

إن الحزب وهو يستذكر هذا الاسم الذي ارتبط بمحطات بارزة من تاريخ النضال دفاعاً عن أرضنا ، يؤكد أن الوفاء لتضحيات المناضلين يكون بالتمسك بالحقوق الوطنية الثابتة، وتعزيز وحدة الصف، ومواصلة الدفاع حتى ينال شعبنا الحرية والعدالة، وتُستعاد حقوقه المشروعة.

ويتقدم الحزب بالتعازي من رفقائه في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومن عائلته وكل المناضلين لأجل فلسطين بالتعازي لفقدانه

المجد والخلود للأحرار والمناضلين، والعزة لقضايا الحق والعدالة.

عمدة شؤون فلسطين في الحزب السوري القومي الاجتماعي.

سياسة

عندما تغيب الدولة... يتكلم الجنوب

في تفكيك معركة السيادة ونزيف القرار الوطني

د.نبيلة غصن

إن الأزمة التي يعيشها لبنان اليوم ليست مجرد تداعيات عابرة لمواجهة عسكرية على حدوده الجنوبية، ولا مجرد كبوة اقتصادية أو أمنية طارئة، بل هي **لحظة كشف هيكلي لمفهوم الدولة ووظيفتها.** حين تتحول السيادة إلى مجرد نصوص معلقة في الدساتير، ويُدار القرار الوطني وفق حسابات الإملاءات الخارجية، يتجاوز التهديد حدود المناكفات السياسية ليمس العصب الحيوي للكيان الوجودي برمته.

الهزائم الكبرى لا تُقاس حكماً بعدد الشهداء ولا بحجم الركام الذي تخلفه آلة الحرب، بل تُقاس باللحظة التي تنكسر فيها هيبة الدولة، وتتآكل قدرتها على المبادرة، وتغدو شؤونها الداخلية ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية.

صمت بيروت وصوت الحدود: اختبار الكيان في الجنوب

في جنوب لبنان، تتجاوز الحقيقة كل الخطابات الإنشائية وبيانات الإدانة الرمادية. هناك، حيث تحكي حجارة القرى المهدومة وعيون الأهالي الصامدين قصص الفقد والصمود، يتشكل واقع مغاير تماماً لجمود الصالونات السياسية في العاصمة. ينتظر آلاف اللبنانيين العودة إلى قراهم و إعادة إعمار ما دمرته الاعتداءات، وسط إحساس متزايد بأن الجنوب يُترك مجدداً ليواجه قدره منفصلاً عن مؤسساته الرسمية.

إن تأخر الحضور الرسمي عن القيام بواجبه الوطني في إغاثة أهله، وبسط سلطته، وقيادة عملية إعادة الإعمار، ليس مجرد تقصير إداري؛ إنه **استقالة سياسية** تفتح الباب واسعاً أمام فرض معادلات جديدة على الأرض. فكل يوم يمر دون وجود فاعل وميداني للدولة، يُرسّخ واقعاً جغرافياً وسياسياً قد يصبح من المستحيل تغييره مستقبلاً، ويضاعف الشعور الشعبي بأن السيادة أصبحت كلمة تُستهلك في المحافل، وتغيب تماماً عند الاستحقاقات المفصلية.

ارتهان القرار الوطني: من احتجاز الإرادة إلى سيف العقوبات

لا يمكن فصل ما يجري اليوم على الحدود الجنوبية عن المسار التاريخي لتراجع الاستقلال السياسي في بيروت. فمنذ حادثة احتجاز رئيس الحكومة الأسبق سعد الحريري في الرياض عام 2017، كُشف النقاب عن حجم الضغوط الممارسة على القرار اللبناني، وأثبتت الأيام أن مؤسسات السلطة باتت تعاني من هشاشة متزايدة في مواجهة التدخلات الخارجية.

واليوم، مع تصاعد سياسة الضغوط النفسية والاقتصادية، والعقوبات التي تستهدف شخصيات ومكونات لبنانية، يعود السؤال الإستراتيجي ليطرح نفسه بقوة: **هل ما يزال القرار الوطني يُصنع في بيروت؟**

إن انشغال بعض القوى السياسية باسترضاء العواصم النافذة وتقديم أوراق الاعتماد للخارج على حساب المصلحة الوطنية العليا، نقل لبنان من موقع الدولة الذاتية القرار إلى موقع المتلقي والمنفذ. وعندما تتحول العواصم الخارجية إلى شريك في رسم الأولويات الوطنية، تفقد السلطة شرعيتها الأخلاقية والسياسية، وتتحول من أداة لإدارة الأزمات وحلها إلى جزء أصيل من المشكلة نفسها.

جدلية المقاومة والدولة: الردع لا يعفي المؤسسات من مسؤوليتها

أثبتت التطورات الميدانية أن المقاومة، وعلى الرغم من كلفة التضحيات وحجم الخسائر، ما تزال تُشكل عنصر الردع

الأساسي في وجه الاعتداءات الخارجية، وأن حاضنتها الشعبية تمتلك إرادة صمود متجذرة. غير أن هذه الحقيقة الميدانية لا يجوز بحال من الأحوال أن تُستغل كذريعة لإعفاء الدولة من واجباتها أو لتبرير صمتها.

المقاومة والدولة ليسا خيارين متعارضين في المفاهيم الإستراتيجية لبناء الأوطان:

المقاومة: تصد الاعتداءات وتفرض توازنات الردع الميدانية.

الدولة: هي الإطار الجامع الذي يحمي هذه الإنجازات، ويصون كرامة المواطنين، ويحول التضحيات إلى مكاسب سياسية وسيادية مستدامة.

إن غياب الدولة القوية يجعل التضحيات الشعبية عرضة للاستنزاف في التجاذبات السياسية الضيقة. وجود المقاومة لا يلغي الحاجة إلى الدولة، بل يجعل الحاجة إلى مؤسسات رسمية شجاعة وقادرة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، حتى لا تُترك الجبهة الداخلية مكشوفة أمام الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية.

البوصلة التاريخية: من إسقاط اتفاق 17 أيار إلى حماية الدستور

تستحضر اللحظة الراهنة محطات مفصلية من تاريخ لبنان الحديث، وفي مقدمتها الدور التاريخي لرئيس مجلس النواب نبيه بري في إسقاط اتفاق 17 أيار 1983. لقد كانت تلك المحطة مؤشراً صريحاً على أن الإرادة الوطنية القادرة على رفض الإملاءات الإقليمية والدولية هي الوحيدة الكفيلة بصون عروبة لبنان وسيادته المستقلة.

إن التذكير بتلك المحطة ليس مجرد استعادة للتاريخ، بل هو **تثبيت لمعادلة حيوية:** أي مسار سياسي أو أمني يمس مستقبل لبنان أو ترتيبات حدوده يجب أن يمر حتماً عبر المؤسسات الدستورية الوطنية النابعة من الإرادة الشعبية، لا أن يُفرض تحت وطأة التهديد، أو توازن القوى الإقليمي، أو الضغوط المباشرة.

يقف لبنان اليوم على مفترق طرق لا يحتمل المواربة. فإما أن تستعيد الدولة زمام المبادرة، وتخوض معركة فرض حضورها في الجنوب وفي كل شبر من أرضها، وتثبت أن قرارها ينبع من مصالح شعبها، وإما أن يستمر الانزلاق نحو الارتهان الكامل، حيث تتلاشى الحدود الفاصلة بين السيادة والوصاية.

السيادة ليست نصوصاً تُتلى، بل هي فعل دفاع وإعمار وبناء للقرار المستقل. وما لم تُستعد هذه الإرادة في مركز القرار في بيروت، سيظل الجنوب يتكلم بلغة الدم والألم والصمود، بينما يدفع الوطن بأكمله ثمن هذا الغياب الرسمي القاتل.

سياسة

بين التصعيد والتفاوض: إلى أين تتجه المنطقة؟

زهير فياض

تشهد المنطقة والشرق الأوسط وبلادنا مرحلة شديدة الحساسية، تتداخل فيها الحسابات العسكرية مع الاعتبارات السياسية والاستراتيجية، فيما يبدو أن **الصراع الأميركي ـ الإيراني دخل مرحلة جديدة عنوانها إعادة رسم قواعد الاشتباك أكثر منه البحث عن حسم نهائي.** وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى انهيار مسار التفاهم بين واشنطن وطهران باعتباره محطة تتيح لكل طرف إعادة تحسين شروطه التفاوضية استعداداً للجولات المقبلة، لا إعلاناً لانتصار طرف أو هزيمة آخر.

فالمرحلة السابقة من التفاهم الأميركي ـ الإيراني لم تكن سوى حلقة ضمن مسار طويل من الصراع. فقد ساهمت في تخفيف بعض جوانب التأزم بالنسبة للإدارة الأميركية، ومنحت إيران هامشاً سياسياً واستراتيجياً أوسع، لكنها لم تعالج جذور الخلاف ولم تنه حالة الاشتباك الممتدة بين الطرفين. ومن هنا، فإن غياب

النتائج الحاسمة يعني أن جذوة الصراع لا تزال قائمة، وأن نار المواجهة ما زالت تحت الرماد، قابلة للاشتعال وفق حسابات المصالح وتوازنات القوى.

وفي المقابل، تبدو قدرة الولايات المتحدة على فرض معادلة جديدة بمفردها موضع تساؤل. فالجغرافيا الإيرانية المعقدة، وتشابك شبكة العلاقات الإقليمية والدولية لطهران، يجعلان أي مواجهة مفتوحة خياراً بالغ الكلفة. كما أن المواقف الأوروبية، وحتى داخل حلف شمال الأطلسي، لا تعكس حماسة كبيرة للانخراط في مغامرات عسكرية واسعة، الأمر الذي يعكس وجود تباينات متزايدة داخل المعسكر الغربي حول كيفية إدارة الصراع.

هذه المعطيات تفتح الباب أمام قراءة أوسع للمشهد الدولي، إذ أن **العالم يشهد تحولات متسارعة باتجاه نظام أكثر تعددية، مع صعود قوى دولية وإقليمية تسعى إلى توسيع نفوذها ومنافسة الولايات المتحدة** على مواقع التأثير. وإذا كانت ملامح هذا التحول لم تستقر بعد، فإن المؤشرات الحالية توحي بأن البيئة الدولية لم تعد تشبه تلك التي أعقبت نهاية الحرب الباردة.

أما على مستوى المنطقة، فإن انعكاسات الصراع الأميركي ـ الإيراني تبدو أكثر تعقيداً من أن تُختزل في نتائج عسكرية مباشرة. فالولايات المتحدة لا تزال تسعى إلى الحفاظ على موقعها الجيوسياسي ومجال نفوذها التقليدي، إلا أن تطورات السنوات الأخيرة أظهرت أن المنطقة تدخل تدريجياً مرحلة جديدة من إعادة تشكيل موازين القوى اذ أن **إحدى النتائج المبكرة للمواجهة الأميركية ـ الإسرائيلية مع إيران تمثلت في الحد من قدرة واشنطن على فرض إرادتها بصورة منفردة**، ولكن، من المبكر الجزم بحدوث تحول استراتيجي دائم.

وفي السياق نفسه، واجه المشروع الإسرائيلي تحديات كبيرة رغم ما حققه من مكاسب عسكرية وأمنية بعد أحداث السابع من تشرين الأول/أكتوبر وما تلاها. فقد اصطدم بمقاومة عنيفة في أكثر من ساحة، ولا سيما في جنوب لبنان، كما فرضت مصالح القوى الإقليمية، مثل تركيا والسعودية ومصر وغيرها، معادلات تتقاطع أحياناً وتتعارض أحياناً أخرى مع الرؤية الإسرائيلية لمستقبل المنطقة. كذلك، أدى اتساع الجدل الدولي حول الحرب إلى زيادة التدقيق العالمي في السياسات الإسرائيلية، وأسهم في إحداث تحولات ملحوظة في اتجاهات الرأي العام في عدد من الدول.

وفي الولايات المتحدة، لا يمكن إغفال أثر النقاشات السياسية الداخلية، ولا سيما التصريحات الصادرة عن كبار المسؤولين

والسياسيين بشأن طبيعة العلاقة مع إسرائيل ومستقبل الانخراط الأميركي في أزمات الشرق الأوسط. وتكتسب هذه المواقف أهمية إضافية مع اقتراب الانتخابات النصفية، لما قد يكون لها من تأثير في رسم أولويات السياسة الخارجية الأميركية خلال المرحلة المقبلة.

وعلى ضوء هذه المعطيات، يبدو أن المنطقة مقبلة على مرحلة من التوتر والتأزم، إلا أن هذا التوتر قد يبقى، في المدى المنظور، ضمن حدود مدروسة، بحيث يلجأ كل طرف إلى توجيه ضربات محسوبة تهدف إلى تحسين موقعه التفاوضي أكثر من السعي إلى حرب شاملة يصعب احتواء نتائجها.

أما سيناريو الانفلات الكامل، فرغم أنه لا يبدو الأكثر ترجيحاً، فإنه يبقى الاحتمال الأكثر خطورة، إذ ستكون تداعياته كارثية ليس على الشرق الأوسط فحسب، بل على الاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة وحركة التجارة الدولية.

وفي هذا الإطار، يبرز سؤال جوهري: **هل بدأت الاندفاعة الأميركية نحو فرض معادلاتها الإقليمية بالتراجع؟ وهل يعكس ذلك بداية انحسار النفوذ الأميركي على المستوى الدولي؟** الإجابة عن هذين السؤالين لا تزال رهناً بتطورات المرحلة المقبلة، غير أن بعض المؤشرات تدفع إلى الاعتقاد بأن العالم يدخل مرحلة انتقالية قد تشهد إعادة توزيع لمراكز القوة، فيما قد تسهم نتائج الانتخابات الأميركية المقبلة في توضيح اتجاه هذا المسار.

أما في لبنان والشام (سوريا) وفلسطين والعراق، فإن التطورات الداخلية ستظل مرتبطة إلى حد بعيد بمالات الصراع الأميركي ـ الإيراني ـ الإسرائيلي وقدرة المقاومة على احداث توازن نسبي وتثبيت معادلة الصمود، إلى جانب قدرة مجتمعنا والقوى السياسية فيه على مواجهة تحدياته الداخلية. فالاستقرار لن يتوقف على التوازنات الخارجية وحدها، بل يرتبط أيضاً بمدى النجاح في التصدي للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وفي إدارة الانقسامات السياسية، والتعامل مع القضايا الخلافية، بما فيها مشاريع التقسيم أو الفيدرالية أو التطبيع، وفق الرؤى المختلفة المطروحة داخل كل مجتمع.

تبقى المرحلة دقيقة ومفتوحة على احتمالات متعددة، بين التصعيد والتهدئة، وبين الصدام والتفاوض. وما يبدو ثابتاً حتى الآن هو أن المنطقة تقف على أعتاب تحولات كبرى ستعيد رسم ملامحها السياسية والأمنية، فيما ستبقى موازين القوى وقدرة الفاعلين المحليين والإقليميين على التكيف مع هذه التحولات عاملاً حاسماً في صياغة مستقبل بلادنا والمنطقة برمتها.

سياسة

مرض التعصب الطائفي والتجارة في الدين عبر العصور!

أنطوان يزبك

حذّر الزعيم أنطون سعادة في مقالاته من مثل: «دم الغوغاء والفتن الدينية»، من أن «النعرَات الطائفية» أصبحت سلاحًا بيد الاستغلاليين من جميع المذاهب وذلك من أجل تفريق الشعوب وإضعاف مناعتها أمام الأطماع الخارجية، كما قال:

لا يصان الوطن بعقلية القوميّة الدينية والقضايا الرجعية، بل بالنهضة القومية الإجتماعية. وقال أيضا: الدّين وجد لتشريف الحياة لا لإذلالها.

ومع ذلك نجد المتديّن يذلّ ذاته بدل أن يسموَ بها رافعا عينيه إلى السماء بدل الخنوع والاستسلام، مكتفيا بالقشور بدل اللّباب كما يقول الأدبي الكبير ميخائيل نعيمة.

لم يصغِ الإنسان إلى صوت العقل والمنطق والإنسانية الحقّة في تعاليم المفكرين السّامية، بل فضّل أن يستسلم إلى نوازع العنف والجهل والقتل في داخله. سلك الإنسان صاحب الضمير الأعمى والمقبور دروب الموت المظلمة فأخذ يتقوقع ويسجن ذاته في سجون الحقد الطائفي.

يقول المفكر سيمون بلاكبورن في كتابه بعنوان Think) فكر)

الذي يبدأ بعشق الدين المسيحي أكثر من الحقيقة، سوف يواصل حياته وهو يعشق

مذهبه أو كنيسته، أكثر من عشق المسيحية وحينها ينتهي به المطاف أن يعشق نفسه أكثر فأكثر من أي شيء آخر.

في كتابه القيّم «الدولة المؤجلة»، وبعد استفاضة في العرض والتوثيق والتحليل والتشريح، يخلص الدكتور عاطف عطيّة، إلى التالي :

«لا تظهر الطائفية كأساس لنظام سياسي - اجتماعي متقدّم وحضاري في لبنان ، بل تظهر بالفكر والممارسة، كحالة مرضيّة اقرب ما تكون إلى الإدمان».

والطائفية كما يعقّب أيضا الكاتب والمفكر إبراهيم مهنا هي:

حالة مرضية أقرب ما تكون إلى الإدمان، وهي تقوم أيضا على مركّب انفعالي لتسعير الخوف حيث تتحول إلى انعزال اجتماعي، كما تلجأ إلى العقل لخلق أيديولوجيا تبريرية، تنتهي بسلوك وراثي اجتماعي يساهم في الانشطار الاجتماعي الأفقي والعامودي الذي نعيشه.

الأخطر في السلوك البشري هو أن الطائفية والعنصرية صنوان والطائفي يتعامل مع عنصريته كالنعامة عندما تتعرض إلى خطر، تدفن رأسها في التراب وهي تظن أنه إذا لم ترَ أحدا فهذا يعني أنها بأمان.

المشكلة في مؤسسات الأديان أنها تتخطى التداعيات التي تتأتّى جرّاء ذلك التعصب وتلك الطائفية القاتلة، إنها آفة رجال الدّين والتجارة بروحيّة الدّين، إنها الهالة التي فرضت نفسها عبر العصور، والاستبداد المتجذّر، إذ تحوّل الدّين إلى تجارة مربحة منذ فجر التاريخ وظهور الأديان وبداية بناء المعابد، حين أخذ المؤمنون يتهافتون لتقديم الذبائح والمال والجواهر الكريمة لكسب رضا الآلهة لتكون النتيجة تدفّق الثروات على الكهنة والقيّمين على هذه المعابد.

في مصر القديمة كان كهنة فرعون الطبقة الأكثر ثراءً بين طبقات الشعب هي التي تحتكر كل كبيرة وصغيرة.

في معبد دلفي في اليونان جُعلت خزينة الدولة (أي ما يشبه المصرف المركزي في أيامنا) في هذا المعبد بالذات لتكون الثروة في حماية الآلهة!

نعثر في الإنجيل على أمثلة كثيرة من هذا القبيل، مثل: لا تعبدوا ربّين الله والمال، وهنالك قصة الأرملة التي تضع فلسين في صندوق التقديمات في الهيكل فتتعرض للسخرية والتنمّر على قلّة ما تتصدق به، ولكن القرش إلى جانب الآخر يصنع ثروة: « أليست بيوت الأموال إلا الدرهم إلى جانب الدرهم» كما قال الجاحظ في كتاب البخلاء..

المعادلة هي كالتالي في كل زمان ومكان؛ فقراء يعضّهم الجوع بنابه ومع ذلك يبذلون للمعبد القرش الوحيد الذي بحوزتهم والفقراء

في العالم بالملايين ونتيجة ذلك، يزداد رجال الدين يوما بعد يوم ثراءً ليصبح فاحشا مع الزمن.

لم يعد رجال الدين في عصرنا يخفون ثرواتهم فهم يمتلكون الشقق والمعامل والمصانع والمحال التجارية والشركات والثروات على أنواعها وعلى عينك يا تاجر !!...

ولكن مهلا هذه الظاهرة لا تطال فقط الأديان التوحيديّة فهي أيضا موجودة لدى الأديان الأخرى في الهند مثلا والدليل على ذلك ما روي عن قصة معبد سري بادمانابهاسوامي، Sree Padmanabhaswamy Temple في ولاية كيرلا جنوب الهند، ففي سنة 2011 أمرت المحكمة العليا الهندية بفتح الأقبية السريّة في المعبد لتقييم ممتلكاته. من المعروف أن بناء هذا المعبد يعود إلى القرن الـ 16 وقد شيّده ملوك مملكة ترافا نكور، وكان يُعتقد أنهم أخفوا ثروات هائلة خلف جدرانه.

عثرت الشرطة على غرف سريّة فيها ذهب وفضة وأحجار كريمة متراكمة لأكثر من قرن. كما كشفت التقديرات، غير الرسمية إن القيمة تصل إلى أكثر من 25 مليار روبية هندية أي ما يوازي 500 مليون دولار، وبعض التقديرات وصلت لمليارات الدولارات.

كان هذا الكنز الهائل تحت إدارة عائلة المهراجا المالكة سابقاً، لكن المحكمة سحبت منها حصرية الإدارة كما عيّنت لجنة حكوميّة.

تساءل البعض لماذا كانت هذه الثروة من تبرعات الحجاج عبر مئات السنين، مخبأة في أقبية ويمنع على أي كان الوصول إليها؟

بعد الاكتشاف عززت الشرطة الحراسة حول المعبد بشكل دائم خوفاً من السرقة.

ثمة قضية ثانية حديثة مماثلة: حصلت سرقة في معبد رام ما ندير في أيوديا، قبل أسابيع وأثارت ضجة سياسية كبيرة حيث قام بعض الأشخاص باختلاس تبرعات نقدية وذهب وفضة قدمها الحجاج للمعبد. هذا المعبد هو مشروع كبير لرئيس الوزراء مودي وافتتحه سنة 2024، فصارت الفضيحة محرجة سياسياً للحزب الحاكم التابع لرئيس الوزراء مودي.

يحتار المرء حين يشاهد كل هذه الثروات في بلد تخطى عدد سكانه المليار ونيّف حيث يعيش فيه أكبر عدد من فقراء العالم والمعابد مكدّسة بالذهب والكنوز!

في كلّ مكان وزمان لم يكن الدين ورجال الدين سوى وسيلة تفرقة وسرقة عملوا لملء الجيوب وخداع القلوب تحت ستار الغفران ومحو الذنوب

سوريا بين التصعيد الأمني والضغوط الإقليمية

سومر الفيصل

سياسة

شهدت سوريا خلال الأيام الماضية سلسلة من التطورات الأمنية والسياسية التي تعكس استمرار التحديات الداخلية، بالتزامن مع تصاعد الضغوط الإقليمية المرتبطة بالملف اللبناني.

فقد واصلت الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة الجولاني حملاتها ضد الخلايا التي تتهمها بالوقوف وراء التفجيرات الأخيرة، وأعلنت استمرار عمليات الدهم والاعتقال بحق مشتبه بانتمائهم إلى تنظيم داعش أو بتقديم الدعم اللوجستي له، مع استمرار

التحقيقات الأمنية التي بدأت عقب الهجمات التي استهدفت العاصمة، وتشير السلطات إلى أن هذه العمليات تهدف إلى منع تنفيذ هجمات جديدة وإعادة فرض الاستقرار الأمني. فيما استمرت السلطات في ملاحقة مسؤولين سابقين متهمين بارتكاب "انتهاكات" -حسب زعم سلطة دمشق- خلال مرحلة حكم الرئيس السابق بشار الأسد، حيث أُعلن عن توقيف عدد من الأشخاص في إطار ملفات العدالة الانتقالية، في خطوة يراها مراقبون أنها استمرار للانتهاكات الطائفية التي مارستها سلطات الجولاني منذ توليها السلطة في دمشق وخاصة بعد اعتقالها لأشخاص خرجوا من عملهم قبل عام 2011 ولم يكونوا في مسؤوليات عسكرية وبالأخص الأطباء وعلى رأسهم مدير المشفى العسكري السابق في حمص الذي تجاوز عمره الثمانين ما يعني أنه متقاعد من اكثر من 15 عام.

وفي المنطقة الوسطى تم اغتيال شاب في قرية حورات عمورين التابعة لمحافظة حماه على يد مجموعة تابعة للسلطة الحالية وكانت هذه المجموعة قد قتلت أخاه سابقاً ويروي بعض أبناء المنطقة أن هذا الشاب يربطه قرابة بعائلة الشابة روان الأسعد التي تم الإعتداء عليها أثناء عودتها من العمل في العام الماضي دون الوصول إلى الفاعلين.

في الجنوب السوري، بقيت محافظتا السويداء ودرعا في دائرة الاهتمام الأمني، فرغم انخفاض وتيرة الاشتباكات مقارنة بالأسابيع الماضية، لا تزال المنطقة تعيش حالة من التوتر، مع استمرار الانتشار الأمني وملاحقة مجموعات مسلحة ومطلوبين، وسط تحذيرات من هشاشة التفاهمات المحلية وإمكانية انهيارها في أي وقت.

أما في البادية السورية وشرق البلاد، فقد واصلت القوات الحكومية عمليات التمشيط ضد خلايا من أسمتهم تنظيم داعش، التي ما تزال تعتمد أسلوب الهجمات الخاطفة والكمائن، الأمر الذي يدفع المؤسسة الأمنية إلى اعتبار التنظيم التهديد الأمني الأكثر خطورة داخل البلاد في المرحلة الحالية.

أما إقليمياً، طغى الحديث عن لبنان

على المشهد السوري بعد تجدد الضغوط الأميركية، فقد عاد الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى طرح فكرة قيام دمشق بدور في مواجهة حزب الله داخل لبنان، وهو ما أثار نقاشاً واسعاً في الأوساط السياسية والإعلامية، إلا أن الجولاني نفى قبوله هذه الطروحات، مؤكداً أن سوريا لا تنوي إرسال قوات إلى لبنان أو الانخراط في مواجهة عسكرية هناك، وأن أولويتها هي إعادة بناء الدولة وترسيخ الأمن الداخلي.

وفي هذا السياق، اكتسبت زيارة وزير خارجيته أسعد الشيباني إلى لبنان أهمية خاصة، إذ أكد خلالها أن دمشق تسعى إلى بناء علاقة جديدة مع بيروت تقوم على التعاون واحترام السيادة، كما أشار إلى أن سوريا منفتحة على الحوار مع مختلف الأطراف اللبنانية إذا اقتضت المصلحة، نافياً أن يكون ملف إرسال قوات سورية إلى لبنان مطروحاً على جدول الأعمال، في حين رأت أطراف أخرى أن هذه الزيارة تأتي في سياق التحضيرات التي تقوم بها دمشق تزامناً مع الحشد الذي تقوم به لقواتها على الحدود بين البلدين بانتظار أن يتم السماح لهم باتخاذ هذه الخطوة، ولم تكن هذه الزيارة إلا لشد العصب مع مؤيدي الجولاني وخلاياهم الموجودة في لبنان عموماً وطرابلس على وجه الخصوص.

تبقى جميع السيناريوهات مفتوحة على كل الاحتمالات ويكون الفصل فيها لمن له الكلمة العليا على سلطة دمشق بين ترامب الذي يسعى بكل جهده لدخول الجولاني بالوكالة عن الكيان لضرب المقاومة في لبنان وتركيا التي لا تريد خسارة مكاسبها التي تحصلت عليها في سوريا بهذه المغامرة ما لم تأخذ ضمانات حقيقية بعدم مساعدة إيران للمقاومة أو على الأقل ضمان عدم ضرب سوريا من قبلها في حال حدوث هذه المغامرة التي قد تؤدي إلى سقوط نظام الجولاني الذي تتحكم به تركيا بشكل كامل، وهذا ما يعني خسارتها بشكل كبير لهذه السلطة ولتحكمها في دمشق بشكل كبير إن لم يكن خسارة نهائية، وهو ما لا تقبل به تركيا بشكل قاطع.

تقرير

«إسرائيل» تتسلل إلى ماليزيا والرئيس الماليزي بالمرصاد

لينا شلهوب

في وقت تخلت فيه معظم الدول العربية عن القضية الفلسطينية وعن دعم الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، نجد دولة آسيوية كبرى تتمسك بالقضية الفلسطينية وتدعمها بقوة، وترفض الاعتراف بالكيان الصهيوني، وتحظر دخول حاملي جنسيته إلى أراضيها، فضلاً عن منع السفن المتجهة إليه من موانئها.

منذ أواخر عام 2024 دعا البرلمان الإندونيسي المجتمع الدولي إلى العمل على إخراج «إسرائيل» من عضويةالأمم المتحدة، سعياً لعزلها دولياً عقاباً لها على جرائمها بحق الفلسطينيين، واستمرار تورطها في الإبادة الجماعية بحقهم منذ أكثر من عام.

إنها ماليزيا التي ترفض إقامة أي علاقات دبلوماسية مع «إسرائيل»، لا بل ت**حظر سلطاتها دخول مواطنيها إلى أراضيها وتتعهد بترحيلهم. رئيس حكومتها** أنور إبراهيم **لطالما أكد** تمسك بلاده بالنهج التاريخي الثابت بفلسطين رغم التهديدات وضغوط بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي. وفي موقف تاريخي

أعلن أنه بكل وضوح يعارض همجية «إسرائيل» وقمعها واحتلالها. وكانت الولايات المتحدة الأميركية هددت بفرض عقوبات على ماليزيا على خلفية مطالبات 8 أعضاء في الكونغرس الأمريكي بوقف واشنطن مساعدات التدريب العسكري لماليزيا، وبتوجيه إنذار لحكومتها لتغيير ما وصفوه «معاداة السامية» خلال 15 يوماً واصفين تصريحات رئيس الوزراء الماليزي بترحيل «الإسرائيليين» بالعنصرية. كما طالب هؤلاء بمراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية مع كوالالمبور، واعتبروا عدم الاعتراف بإسرائيل «أمراً مزعجا»، وذهبوا إلى اتهام ماليزيا بتدريب مقاتلي حركة «حماس» عسكرياً، مما أثار حفيظة الماليزيين ونشطاء المنظمات الماليزية غير الحكومية ودفعهم إلى تنظيم احتجاجات أمام السفارة الأميركية في كوالالمبور.

إلى جانب المواقف الرسمية الماليزية المناهضة للكيان الصهيوني ثمة تحركات على المستوى الشعبي تعبّر عن الموقف نفسه. في هذا السياق تقوم عشرات المؤسسات في ماليزيا بتنظيم مظاهرات تحت شعار «ماليزيا تنهض من أجل فلسطين»، وسط دعوات من قبل آلاف المتظاهرين إلى رفع الحصار عن قطاع غزة وتنفيذ قرارات المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بجرائم الإبادة الجماعية وتنديدهم بما يعتبرونه شراكة أميركية كاملة في جرائم الحرب «الإسرائيلية» على غزة، مطالبين بمقاطعة الشركات العالمية التي تتعامل مع الاحتلال الصهيوني.

وتأكيداً على نهج حظر وجود «إسرائيليين» على الأراضي الماليزية قال أنور إبراهيم في منتصف تموز الجاري إن جميع الأجهزة الأمنية المختصة تجري تحقيقاً شاملاً في مزاعم رصد «إسرائيليين» داخل بلاده، مؤكداً أن أي «إسرائيلي» يضبط سيرحل فوراً. وكانت ماليزيا أغلقت مشاريع ومشتبهين في اختراقات تقنية واستثمارية استخدمت كغطاء لحاملي الجنسية «الإسرائيلية».

فخلال الشهر الحالي كشفت معلومات نقلاً عن مؤسسات أهلية مناصرة للقضية الفلسطينية **أن ثمة** «محاولات اختراق إسرائيلية» في ماليزيا من خلال توفير شركة أمريكية تعمل في مجال التعليم والصناعات التقنية المتقدمة غطاء لدخول حَمَلة الجنسية «الإسرائيلية» للبلاد بجوازات سفر دول أخرى. وحذرت هذه المؤسسات من «مشروع صهيوني تحت غطاء الاستثمار في التكنولوجيا» في ولاية جوهور المحاذية لسنغافورة. هذا المشروع تقيمه شركة «نتورك سكول» التي تعمل

في مجال صناعات التكنولوجيا المتقدمة، ويديرها رجل الأعمال الأمريكي، الهندي الأصل، بالاجي سيريفاسان المعروف بعلاقاته الوطيدة ب «إسرائيل» واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، ويقدم المشورة لشركة «ستارك وير»، وهي شركة تشفير «إسرائيلية». كما يدعم الشركات الناشئة المدمجة في نظام التكنولوجيا «الإسرائيلية».

عشرات المؤسسات الماليزية اتهمت هذه الشركة بالعمل نيابة عن شركات تابعة للاحتلال «الاسرائيلي»، بهدف «تسلل صهيوني إلى الساحة الماليزية»، ما دفع مسؤولين ماليزيين إلى مطالبة البرلمان بتشكيل لجنة للنظر في المشروع و«مخاطره الأمنية». التحقيقات في هذا الموضوع قادت إلى إعلان الحكومة الماليزية إلغاء تراخيص عمل شركة «نتورك سكول»، وتأشيرة دخول مديرها بالاجي سيريفاسان، بينما قال رئيس دائرة الجمارك الماليزية إن السلطات تبحث عن 19 أجنبياً لا يعرف إن كانوا داخل البلاد أو أنهم غادروها، موضحاً أن هؤلاء الأجانب هم من بين 430 شخصاً مسجلين على قائمة العاملين في شركة «نتورك سكول»، وبينهم نحو 210 ما يزالون داخل البلاد بينما غادرها 201 منهم.

الخطورة في هذا المشروع تكمن في أنه يشكّل تهديداً لأمن ماليزيا القومي، وهو ليس إلا «نسخة عن مشاريع صهيونية مثيرة للجدل» في الأرجنتين وألبانيا، ومحاولة «إسرائيلية» للتسلل إلى ماليزيا عبر صناعة رقائق أشباه الموصلات التي ازدهرت خلال الأعوام الأخيرة في ماليزيا.

وبحسب البيانات التي نشرتها عشرات المنظمات الماليزية، فإن المشروع يُقام على مساحة 1.370 هكتارا، تجاوزت تكلفته 100 مليار دولار، لكنه تحول إلى مدينة أشباح. وكان يهدف المشروع إلى إقامة «تجربة تقنية صهيونية في منطقة تتمتع بحرية تجارية ولا تخضع للقوانين الماليزية التي تحظر التعامل مع إسرائيل».

في المحصلة تبقى مواقف الرئيس الماليزي مثالاً لمواجهة المشاريع الأميركية الداعمة للكيان الصهيوني في القارة الآسيوية، ولتسلل «إسرائيل» عبر مشاريع مشبوهة إلى بلد لا يعترف بها ويمنع مواطنيها من الدخول إليها.

حجر الزاوية

التغيير.....

نجيب نصير

التغيّر هو سنة الكون، لأنه الوسيلة الأولى للبقاء والاستمرار، وهو كذلك من مسببات السعادة وإطالة الأعمار في الدنيا على ظهر هذا الكوكب التافه مقارنة مع الكون، أما نحن المحشورون في هذا التقاطع الجغرافي الخطر، المسمى بلاد آشور (بلاد العراق والشام)، فنبدو وعلى الرغم من مرور العلوم والمعارف أمام أعيننا ومن تحت أنوفنا، ولكننا لا نتأثر ولا نتغيّر، معلنين تأسفنا من الإقدام على هكذا فعلة نكراء، استناداً إلى الحق بحرية التفكير والتعبير، بالركون إلى ثوابت ترفض العلوم والمعارف أولاً، ما يتأتى عنه ثبات في الحالة الاستنقاعية التي تسمى بالمجاز تخلفاً.

هل حقاً نريد أن نلحق بركب العصر الحالي أو أي عصر قادم؟ ليس من الصعب الإجابة على هذا السؤوال بلا، فمنذ ولادة بلداننا على يدي سايكس وبيكو، طرحت مئات المسائل التي تحتاج إلى حلول بشرية، ولكنها ظلت عالقة في صمت ما بعد السؤال، فمجرد النطق بكلمات أولى عن الحلول، يخرج إليك السيافون، لذلك ودرءً للمشاكل، يتنازل الشعب عن حاجته للتغيير، ويركض منافقاً جلاديه بمظاهرات مليونية وأيضاً سميت بالمجاز مسيرات، والتي لما نزل نراها بكل فخر وعزة، وكأننا هواة اجترار

الفنانة عايدة سفر

قمع وإنذلال، لم يخرج إلينا نحن الشعب إلا السيافون، كي يعلمونا أن الأوضاع تغيّرت وعلينا الانصياع للشكر، واستغلال التغيير لصالح الاتغيير، طبعاً هؤلاء السيافون ليسوا بغرباء فهم أبناء جلدتنا ومنّا وفينا، معلنين إنتزاع حق عدم التغيّر عنوةً، وغصباً عن القاصي والداني، فقطع الكهرباء (مثالاً) هو مطلب شعبي، ينحاز بفطرته لاستخدام الجلّة، نظراً لإصالتها وثباتها

في الوجدان الإنساني، مع إمكانية مستقبلية لتشغيل البراد والغسالة بل والطائرة أيضاً، إذا استمرينا في البحوث العلمية (المرفوضة مبدئياً) وتكللت بالنجاح، وقتها يمكننا إستبدال الجلّة بالكهرباء التي هي بالأصل بترول وغاز وسدود وشلالات وطاقة نووية سلمية، ولكن الثبات يقدم لنا طاقة "نبيلة"، وهنا لو كررنا السؤال: هل نريد أن نتغير، فالإجابة الحقيقية، هي كلا، فلماذا العبث إذا.

يغريني افتراض أننا نريد أن نتغيّر، وأوافق عليه بافتراض جدلي، فينبع سؤال مؤلم آخر. هل نستطيع؟ هل نستطيع أن نتغيّر حتى لو حدثت الإرادة؟. الجواب كلا أيضاً، فتقنيات الغيير غائبة، وهي تقنيات غير مشخصة تعمل بطاقة الوجدان والضمير، وهي مسائل تربوية فاتنا وقت طويل دون أن نلجأ إليها، مما خلف فراغاً ، ملأه الرقباء والسيافون ومطبلي الإعلام، لدرجة أصبحنا لسنا بحاجة إلى ضمير إنساني، لإن مسؤوليتنا عن وطن فيه مواطنين قد فرّغت من معناها، وترك الأمر بين يدي مالئي الفراغ، و البدء بعملية تشغيل هذه التقنيات يحتاج إلى إزالة هؤلاء، وهذا أمر يلحقنا بالخيانات العظمى حسب «دساتيرنا»، وهنا نتحول بقدرة قادر إلى إهزوجة الأمل المضلل، مثل البلاد لا تخلو، وسيأتي يوم و..إلخ، من هكذا ترقيعات، لنلمس فعلياً أننا لا نستطيع التغيّر، فنذهب إلى تشييد قبر لأنفسنا، قبر يشهد القاصي والداني بجماله وجلاله، يعلن عن استمرارية لا نهائية لنا، مع استغناء حقيقي عن السعادة.

المشكلة الأهم في التغيير، هي في سؤال، نحو الأسوأ أم نحو الأحسن؟ كل المؤشرات بما فيها مؤشرات الاستقلال عن الأجنبي، تقول أننا ذهبنا نحو الأسوأ، دون إرادة أو استطاعة، فقد استخدمنا ما لدينا من تقنيات تربوية محلية، ونجحنا في تحقيق أرقام قياسية في إنجازات مثل التعذيب والرشوة والسرقة والاعتقالات غير القانونية، والاختفاء القسري، والإعدام الميداني وإلى سلسلة طويلة لا إنسانية وغير تحضرية، صنعنا منها منهاجاً تربوياً يصنع المعجزات.

التغيير يبدأ بالاستثمار بالإنسان كإمكانية مجتمعية بعيدة عن القسر والإذلال والخوف، هذا هو معنى الوطن أن لا تكون خائفاً على الأقل، ولكي تكون مطمئناً، علينا بالتحضر وإرساء تربية تبعث المشاركة والمساءلة، دون خوف ودون الحاجة إلى الشجاعة، كي تستطيع رؤية مأ أمامك من معيقات والإسراع إلى مقاومتها بدءً من إعلانها والمساءلة حولها، وهذه مسألة تربوية لا تحلها أفرع المخابرات ولا المحاضرات الإرشادية حول أمور الآخرة، فها نحن في هذه الدنيا نتسابق مع الفائزين بامتلاك تقنيات العيش والبقاء والاستمرار بسعادة ورفاه، فإذا كانت مسافة الفارق كبيرة علينا تدبر أم ردمها مهما كانت خسائر التربوية الثوابتية كبيرة، وإلا سوف نستمر في إنتاج التخلف واستهلاكه دون تنظيف أو طهي، هكذا كما هو. فلننعم بوجبات التخلف الأصالية ولننظر إلى منظرنا صاغرين.

في نشأة الدولة الحديثة ومآلاتها

نظام ماردیني ـ الحلقة الثانية

مجتمع

الدولة وتوازن القوى

لم تُولد الدولة، عبر التاريخ، دفعة واحدة، ولكنّها نشأت من رُكام السلطة، ومن تراكمات الشرعية، ومن محاولات البشر لإنشاء ميزانٍ بين القوّة والحقّ، بين الحاجة إلى الضبط والخوف من الاستبداد؛ ولقد ظهرت بصيغٍ أولية في حضارات الرافدين ومصر، وتبلورت في الإمبراطوريات الكبرى، وتشكّلت مجددًا في الدولة القومية الحديثة، مرورًا بتحوّلات عميقة أفرزتها الحروب، والنهضات، والثورات. (أنظر للتوسع كتاب «السلطة السياسيّة»، جان وليام لابيار، ترجمة: إلياس حنّا إلياس: 5 ــ 27)

فالدولة لم تكن دائمًا انعكاسًا لعقدٍ اجتماعي، ولا جسدًا قانونيًّا متماسكًا،

ولا كيانًا محايدًا؛ بل كانت- في كثيرٍ من أطوارها- تعبيرًا عن توازن قوى، أو تعبيرًا عن غلبة، أو عن تمركز حضاريٍّ توسّعي؛ فالدولة الرومانية كانت إمبراطورية تجسّد الانضباط والتراتبية؛ والخلافة الإسلامية الأولى كانت خلافةً رساليةً تنبني على الوحي والتكليف؛ والدولة الحديثة أعادت تعريف الإنسان بوصفه «مواطنًا» وُلد في ظلّ القانون لا خارجه، فباتت القالب المعياري الذي تُقاس عليه شرعية الكيانات، وتُبنى فيه الأنظمة، وتُرسم عبره الخرائط وتُمنح الجنسيات وتُصاغ القوانين.

وقد حمل مفهوم الدولة الحديثة في بنيته تصوّرًا معيّنًا عن الإنسان والعالم؛ إنسانٌ يُعرَّف بالمواطنة لا بالعقيدة، وبالهوية الوطنية لا الرسالية، وعالمٌ يُدار بالتوازنات وليس بالقيم، وتُرسم فيه السياسة بمداد المصالح بعيدًا عن منطق النبوّات.

ومع تعميم هذا النموذج؛ باتت الدولة الحديثة المصفاة التي تمرّ منها كل حركة إصلاحية أو تغييرية، فمن أراد أن يُحدِث أثرًا وجب عليه أن يُفكّر داخل الدولة لا خارجها، وأن يُفاوض الدولة لا أن يتجاوزها، وأن يعبرُ من بابها وليس من حدودها الهشّة.

وهكذا لم تُعد الدولة الحديثة مجرّد خيار بين خيارات، بل صارت الإطار الذي يُصاغ العالم اليوم من داخله، والآلة التي تُعيد إنتاج الإنسان ضمن منطقها، وموازينها، وشروطها. (أنظر للتوسع كتاب «علم الاجتماع السياسي»، بيير برو: 106 ــ 132).

لم يعد الحاكم يتّكئ على الحقّ الإلهي، ولم تعد السيادة تنبع من الماوراء، بل تأسست الفكرة على مركزية الإنسان بوصفه صانعًا للعقد، ومنتجًا للشرعية، وحاكمًا باسم الإرادة الجمعية.

وهكذا، لا يسعنا تصوّر أيّ إصلاح فعلي خارج نطاق الدولة لأنّ نفي الأخيرة يعني تمهيد الطريق أمام الفوضوية: «طالما أمسك المرء بطرفي المعادلة، بأخلاقية الدولة وباجتماعياتها، فإنه يعمل على تهذيبها، ومتى تخلّى عن الأخلاق ساعد على توحّشها. كلما تخارجت الواقعية والطوباوية تركّزت السلطانية، وكلما تقاربت وامتزجت اتّجهت الدولة نحو الشرعية». (راجع قراءة في كتاب- «مفهوم الدولة» - لعبد الله العروي، للباحث صلاح الدين ياسين، الحوار المتمدّن، 2023 / 11 / 6).

الدولة ومفاهيم السيادة

في هذا التصوّر أصبحت الدولة الحديثة بنية عقلانية، تُدار بالقانون، وتتغذّى من الإرادة الوضعية، وتُؤسَّس على مفاهيم السيادة، والمواطنة، والعقد الاجتماعي، ولم تعد مفاهيم مثل الخلافة أو البيعة أو الإجماع تُنتج السلطة وإنّما تصدّرت مفاهيم جديدة مثل الاقتراع، والتشريع، والتمثيل.

هذا البناء الفلسفيّ لم يأتِ مقطوعًا عن التاريخ بل انحدر من تجارب طويلة مع الحروب الدينية، والصراعات الداخلية، والانقلابات على الأنساق التقليدية، وهكذا وُلدت الدولة الحديثة بوصفها بنية مفاهيمية كليّة تعيد تعريف الإنسان والسلطة والشرعية ضمن نظام معرفي جديد.

وفي هذا الاتّجاه يرى الفقيه السويسري «بلتشيلي» في كتابه «النظرية العامة للدولة»: أن الدولة هي جماعة مستقلة من الأفراد يعيشون بصفة مستمرة على أرض معينة بينهم طبقة حاكمة واخرى محكومة؛ بينما يعرّف الفقيه الفرنسي "كاري دى وليبر» الدولة بأنها مجموعة من الأفراد مستقرّة على إقليم معيّن، ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة فى مواجهة الأفراد سلطة عليا آمرة وقاهرة، ويعرّفها بأنها التشخيص القانوني لأمّة ما (راجع د. محمد الدجاني، د. منذر الدجاني في «السياسة: مفاهيم ونظريات».

وبعيدًا عن النقد الأخلاقي الليبرالي لهيغل الذي وضع تصورًا لدولة مطلقة استبدادية من واجبها استخدام القوة لتضمن الأخلاق وتقمع النوازع الشريرة للأفراد، ذهب البعض إلى أن نظرية هيغل ليست تجريدية وإنما هي واقعية تعبّر عن جوهر وحقيقة الدولة المطلقة القائمة.

ففي كتابه «مفهوم الدولة»، يسعى عبد الله العروي إلى تقديم تعريف شامل للدولة يتجاوز التصنيفات التقليدية القائمة على الأنظمة السياسية أو الأشكال الدستورية. وينطلق العروي من فكرة أن الدولة هي «تنظيم اجتماعي» يهدف إلى تحقيق الاستقرار والأمن والازدهار للمجتمع.

وبحسب العروي فإنّ الدولة ليست مجرد كيان سياسي أو دستوري، بل هي ظاهرة اجتماعية وتاريخية نشأت نتيجة تطور المجتمعات البشرية، وتطورت من دولة المدينة اليونانية إلى الدولة القومية الحديثة، متأثرة بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية عبر العصور.

الدولة رؤيةً وفهمًا واقعيًّا

طارق سيف الدين

مجتمع

إنّ مشروع بناء الدولة بشكل عام والدولة السورية الجديدة بشكل

خاصّ، ما لم ينطلق من حقيقة أساسيّة مفادها أنّ الإنسان هو منطلق كلّ شكل من أشكال الاجتماع البشري، وهوغاية كلّ هذه الأشكال والنُّظُم والبنى، فإنه مشروع قاصر عن الواقع الوجودي للاجتماع البشري عمومًا والواقع السوري وحجم التحدّيات التي تتفاقم أمام هذا الواقع خصوصًا.

لأنّ الدولة لم تُنشأ لذاتها، ولا الدساتير وُضعت لتقديس النصوص، ولا الإدارات أُقيمت لتخدم وجودها الخاصّ، بل إنّ جميع هذه الأدوات وُجدت من أجل الإنسان بشكلي شعوره، الفرد والمجتمع. فكلّ تلك الأدوات وُجدت لحمايته، وضمان أمنه، وتنظيم حرّيته، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتطوير الحياة الإنسانية، وكلّ ذلك يحصل في الواقع الطبيعي- المجتمع.

ومن هنا، فإنّ أيّ نقاش حول شكل الدولة السورية، أكان نظامها رئاسيًّا

أم برلمانيًّا، مركزيًّا أم لا مركزيا، اتّحاديًّا أم موحّدًا، لا يمكن أن يكون نقطة الانطلاق، بل يجب أن يكون نتيجة لرؤية أعمق تتعلق بالإنسان السوريّ، وتنطلق منه لتصل إليه. وهذا يكون

بالعقد الاجتماعي الذي يجمع السوريين، وبطبيعة المجتمع الذي نريد بناءه، بعد عقود من الاستبداد والحرب والانقسام التي مرّت سورية خلالها بواحدة من أعقد الأزمات في تاريخها الحديث.

ولم تكن الأزمة في سورية مجرّد أزمة سياسيّة أو صراع على

السلطة، بل كانت أزمة شاملة أصابت بنية الدولة، السيادية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسّساتية، كما أصابت الإنسان السوريّ، فقد تراجعت الثقة العامّة، وتفكّكت روابط اجتماعية أساسية، وتعمّقت الانقسامات، وتعرّض المجتمع السوري لمستويات خطيرة من التآكل والتشظّي والتحلّل المجتمعي في ظلّ صراعات داخلية حادّة ومعقّدة، وتدخّلات خارجية مركّبة ومتعدّدة.

وفي خضمّ هذا الواقع، يصبح البحث عن الدولة ليس ترفًا فكريًّا، بل ضرورة وجودية.

فالدولة ليست خصمًا للمجتمع، بل الضامن الذي لا غنى عنه لإقامة الحياة الطبيعية، وحماية الحقوق، وتنظيم المصالح، ومنع عودة الفوضى والعنف. غير أنّ بناء هذه الدولة لا يمكن أن يتمّ بمجرّد استنساخ نماذج جاهزة، بل يتطلب فهمًا عميقًا للواقع السوري وللعوامل التي أسهمت في تفكّكه. وفي مقدّمة هذه العوامل يأتي البعد الديني والمذهبي والفكري. فسورية مجتمع متنوّع دينيًّا ومذهبيًّا وثقافيًّا، تنوّعٌ شكّل عبر التاريخ مصدر غنًى حضاريّ وإنسانيّ. لكنّ المشكلة لم تكن في وجود الدين أو التعدّد الديني بحدّ ذاته، بل في توظيف الانتماءات الدينية والمذهبية في الصراع السياسي، وفي تحويل الاختلاف الطبيعي إلى أداة تعبئة واستقطاب وخوف متبادل.

إنّ التديّن جزء أصيل من حياة قطاع واسع من السوريين، والدولة

الديمقراطية العادلة لا تقوم على معاداة الدين ولا على إقصائه من المجال العامّ، كما لا تقوم على فرض تفسير دينيّ واحد على المجتمع والدولة. يجب أن تبقى دولة جميع مواطنيها على قدم المساواة، بحيث لا تمنح أحدًا أو فئة معيّنة منهم امتيازًا سياسيًّا أو قانونيًّا على أساس الانتماء الديني أو المذهبي أو الفكري.

ومن هنا، فإنّ بناء عقد اجتماعي سوري جديد، يكون حجر الزاوية لبناء الدولة، ممّا يجعل التنوّع وحمايته

مسؤولية وليس فقط اعترافًا أو إقرارًا صوريًّا قانونيًّا. فالمواطنة ليست مجرّد هوية قانونية أو وثيقة جنسية، بل هي فعل وعي وإدراك ومسؤولية. فالإنسان من يضع الدستور. والإنسان من يدير الإدارة، وهو نفسه الذي ينتخب أو يراقب أو يحاسب، والإنسان هو أيضًا الذي قد يفسد المؤسسات أو يصلحها.

إنّ قوّة الدولة لا تنبع من شكلها الدستوري وحده، ولا من نظامها الاقتصادي وحده، ولا من كفاءة إدارتها وحدها، بل من التكامل بين الإنسان الواعي، والإدارة الرشيدة، والمؤسّسات الفاعلة، والنظام السياسي الخاضع للمساءلة، فالديمقراطية ليست مجرّد انتخابات، والإدارة ليست مجرّد جهاز بيروقراطي، والدولة ليست مجرّد سلطة، بل هي علاقة مستمرة بين مواطن مسؤول ومؤسسات خاضعة للمحاسبة.

وبناءً على ذلك، **تقوم الدولة السورية الجديدة على أربعة أبعاد مترابطة:**

أولاً: الإنسان.

وهو مصدر الشرعية الحقيقية وحارسها. فلا قيمة لدستور لا يحمي الإنسان، ولا لمؤسسات لا يثق بها المواطن، ولا لنظام حكم يعجز عن صون كرامة الناس وحقوقهم.

ثانيًا: الإدارة.

وهي القوة المنظّمة التي تحوّل الأفكار إلى واقع والمبادئ إلى منطلقات للفكر، وتحوّل القانون من نصّ إلى ممارسة، والسياسة من شعارات إلى نتائج ملموسة. فحسن الإدارة يحسّن استثمار موارد الدولة ويعزّز قوّتها، بينما يؤدّي فساد الإدارة إلى إهدار الموارد وإضعاف الدولة مهما بلغت إمكاناتها.

ثالثًا: المؤسّسات.

وهي الأطر التي تمارَس من خلالها وظائف الدولة، من قضاء وتشريع وتعليم وأمن وصحة وإدارة محلية. ولا تكون المؤسسات فاعلة إلا إذا تمتعت بالكفاءة والاستقلالية والشفافية وخضعت للمساءلة.

رابعًا: نظام الحكم.

وهو الشكل الذي توزَّع من خلاله السلطات والاختصاصات، سواء كان النظام مركزيًّا أو لا مركزيا أو اتّحاديًّا.

غير أنّ أيًّا من هذه الصيغ لا يمثّل ضمانة بحدّ ذاته للنجاح أو الفشل؛ فالقاسم المشترك بين الدول الناجحة هو جودة الإدارة، ووضوح توزيع الصلاحيات، وسيادة القانون، وفعالية الرقابة، والمحاسبة.

وفي هذا السياق، يأتي العَقْد الاجتماعي بوصفه الإطار الناظم للعلاقة بين الإنسان والدولة. والعَقد الاجتماعي ليس مجرّد وثيقة قانونية تُكتب مرة واحدة، بل هو توافق وطني دائم يحدِّد المبادئ الجامعة للمجتمع.

وعليه، إنّ أخطر ما أصاب سورية لم يكن فقط تدمير البنى المادية، بل تآكل الثقة بين المواطنين، وبين المواطنين والدولة.

ولذلك فإنّ إعادة بناء الدولة السورية تبدأ بإعادة بناء هذه الثقة، عبر عقد اجتماعي جديد يشعر فيه كلّ سوري بأنّه متساوٍ في الحقوق والواجبات، ومصان الكرامة، ومشارك في صنع القرار العام، ومحميّ من التمييز والإقصاء أيًّا كان انتماؤه الديني، أو المذهبي، أو القومي، أو الفكري وحتى السياسي.

ومن هذا المنطق المنطلق، فإنّ الهدف من مشروع الدولة السورية الجديدة ليس مجرد إنشاء مؤسسات جديدة، بل الانتقال من دولة تقوم على الخوف والتبعية والزبائنية إلى دولة تقوم على العضوية والمشاركة والثقة المتبادلة، والحقوق، والواجبات، والمحاسبة. دولة يكون فيها المواطن عضوًا أصيلاً لا فردًا تابعًا، وتكون المواطنة انتماء فعليًّا قائدًا للمجتمع لا رعية قطعانية تُساق بشمولية سياسية، وتكون فيها السلطة وظيفة عامّة لا امتيازًا خاصًّا، وتكون فيها الموارد الوطنية ملكًا لجميع السوريين، وتُدار بشفافية وعدالة لمصلحة الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

إنّ سورية المستقبل، حُكْمًا، لا تُبنى بالحنين إلى الماضي، بل بالتعلّم من التجارب والاستفادة منها، ولا تُبنى بالاستقواء بالانقسامات، بل بمعالجة جذورها، ولا باستيراد نماذج جاهزة، بل باعتماد الإبداع والابتكار السوريَّين في خلق إنسان جديد حرّ ومسؤول، في دولة تكفل، ضمن عقد اجتماعي جامع، ونظام حكم يضمن المواطنة والمساءلة ويكفل توازن الحقوق بين وحدة المجتمع وسيادة الدولة.

وعندما يصبح الإنسان السوري هو نقطة البداية وغاية كلّ رؤية على قاعدة الحرية القيمة، والواجب المسؤولية، والنظام الإدارة، تصبح جودة حياته هي المعيار الذي تُقاس به القوانين والمؤسسات والسياسات.

مجتمع

الرأسمال ثروة مجتمعية وإن كانت ملكيته خاصة

محمد عواد

لا تكمن المشكلة الأساسية في الاقتصاد في ملكية الرأسمال بحد ذاته، بل في كيفية التصرف فيه، وتوظيفه، وتوجيهه، ومدى حرية استعماله في إطار الملكية الخاصة. فالقضية لا تختزل في السؤال من يملك الرأسمال ووسائل الإنتاج؟ بل تمتد إلى السؤال الأعمق ما وظيفة الرأسمال داخل المجتمع؟ وكيف توزع الثروة الناتجة عنه بعدالة بين المالك، والعامل، والدولة، والشعب؟

فالرأسمال ليس مجرد ثروة خاصة نشأت بفضل المالك وحده، بل هو ثروة مجتمعية ساهم المجتمع في إيجاد شروط تكوينها واستمرارها، وأسهمت في بنائها دورة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بما توفره من مؤسسات

وتشريعات وبنية خدماتية واستقرار وأمن ومعرفة وقوى بشرية.

وهو طاقة إنتاجية تتجسد في المصنع، والآلة، والأرض، والمعرفة، والتنظيم، وكل ما يسهم في تحويل الموارد إلى إنتاج. لذلك لا تنحصر قيمته في كونه ملكية خاصة، بل في وظيفته الإنتاجية التي تجعل غايته النهائية خدمة الإنسان -المجتمع.

ومن هنا فإن وجود الرأسمال لا يقوم بمعزل عن الدولة الناظمة للنظام الاجتماعي الاقتصادي والمنبثقة من نظرة جديدة للحياة، لأنها الإطار الذي تنتظم فيه مصالح الشعب العامة، ومن خلالها ينظم المجتمع حياته ومسيرته نحو الارتقاء. وهي التي تعبر عن الإرادة الشعبية العامة، وتضع القواعد التي تنظم النشاط الاقتصادي، وتوفر البيئة القانونية والأمنية والمعرفية والقوى البشرية اللازمة للإنتاج، وتكفل الحقوق العادلة لجميع المشاركين في العملية الإنتاجية، وتحفظ استقرار الأمة ومستقبلها.

وانطلاقا من ذلك، فإن الملكية الخاصة للرأسمال لا تعني أن لصاحبها حق التصرف المطلق به، أو ممارسة الإنتاج خارج إطار الدولة ونظامها او خارج مصلحة المجتمع.

فالمصنع، على سبيل المثال، ليس مجرد ملكية خاصة لصاحبه، بل هو جزء من الدورة الاقتصادية، ومصدر إنتاج ورزق للمنتجين الذين يساهمون في تشغيله، ومن حقهم الحصول على نصيب عادل من ثماره. كما أنه يشكل أحد عناصر قوة الدولة الاقتصادية، وركيزة من ركائز بناء صناعة متقدمة كما ونوعا. بحيث تصب ادارة إنتاجه في مصلحة المجتمع العامة.

لذلك ينبغي فهم الرأسمال في إطار نظام اجتماعي يزيل أسباب التوتر بين الطبقات، ويعالج التفاوتات التي أفرزتها الرأسمالية الحرة المتوحشة المدمرة للأمم. فهذا النظام يكفل لصاحب الرأسمال حق الملكية والربح العادل، ويكفل للعامل نصيبه العادل، ويؤمن للدولة مواردها العادلة، فتتكامل الملكية الخاصة مع المصلحة العامة، ويستمر الإنتاج ويتعزز التقدم الاقتصادي ورفاهية المجتمع.

وانطلاقا من هذه الرؤية، فإن القرار الاقتصادي المتعلق بحركة الرأسمال لا يقوم على إرادة فردية، ولا على قرار سلطوي تصدره حكومة، بل على إرادة عامة يعبر عنها المجتمع عبر مؤسساته الدستورية، وفي مقدمتها ممثلو الشعب، استنادا إلى دراسات اقتصادية علمية متخصصة توازن بين مصلحة الرأسمال، ومصلحة العامل، ومصلحة المنشأة،

ومصلحة الدولة، ومصلحة المجتمع بأسره.

ان معيار نجاح أي سياسة اقتصادية هو تحقيق العدالة بين أربعة أطراف أساسية مترابطة تشكل مصلحة المجتمع، بحيث لا تطغى مصلحة طرف على حساب الآخر، لأن استقرار الاقتصاد وتقدمه لا يتحققان إلا بتوازن هذه العناصر، وكل إخلال بالتوازن بينها ينعكس ضعفا في المجتمع والدولة معا.

أولا: العامل والفلاح

لأنه أحد المنتجين الأساسيين الذين يبذلون الجهد، وينقلون المعرفة والخبرة إلى العملية الإنتاجية. ومن حقه الحصول على نصيب عادل من ثمار الإنتاج، وعلى حياة كريمة، وضمان اجتماعي، وتعليم، وصحة، وراحة، ورفاهية، وحماية عند فقدان العمل.

ثانيا: المنشأة أو المصنع

لأنها تحتاج إلى فائض إنتاجي يضمن استمراريتها، ويمكنها من الصيانة والتطوير والتحديث والتجديد، ويعزز قدرتها على المنافسة بجودة عالية. لئلا ينتهي إلى التراجع والخروج من السوق.

ثالثا: صاحب الرأسمال

لأنه يقدم رأس المال، ويتحمل مسؤولية الاستثمار والمخاطرة، ويسهر على نجاح المشروع واستمراره. ومن حقه الحصول على عائد عادل يحافظ على حافزه للاستثمار، ويشجعه على توسيع الإنتاج والمساهمة في تنمية الاقتصاد في المجتمع.

رابعا: الدولة

لأنها المؤسسة الناظمة للنظام الاقتصادي الاجتماعي، والحاضنة للدورة الاقتصادية، والمسؤولة عن تنظيمها وحمايتها. ومن حقها الحصول على الموارد التي تمكنها من بناء الخدمات العامة، وتحقيق التنمية الاجتماعية، وتعزيز الاستقرار، والارتقاء بمستوى حياة المجتمع.

ومن ثم، فإن واجب الدولة في النظام الاقتصادي الاجتماعي العادل هو توزيع الغنى لا توزيع الفقر، لأن العدالة الاجتماعية والاقتصادية لا تعني مساواة الناس في الحرمان، بل تحقيق التوازن الذي يتيح لأبناء الشعب حياة كريمة قائمة على الرفاه والتقدم.

ومن هذا المنطلق، فإن قيمة الرأسمال لا تقاس بقدرته على تحقيق الربح الفردي وحده، بل بقدرته أيضا على الإسهام في بناء مجتمع قوي، حضاري، قادر، مبدع، وسعيد. وقد تفرض الحروب أو الأزمات الكبرى ظروفا استثنائية تستوجب توجيه جزء من القدرات الإنتاجية لتلبية حاجة

وطنية، باعتبار ذلك ضرورة لحماية الأمة وضمان استمرارها.

فعندما يتحول مصنع من إنتاج مدني إلى إنتاج يخدم حاجة وطنية، فإن ذلك لا يعني إلغاء ملكية صاحبه، ولا مصادرة حقه في إدارة مشروعه، وإنما يعني توجيه الملكية الخاصة لأداء وظيفة عامة يفرضها الظرف الاستثنائي، مع بقاء حق الملكية مصانا.

ومثال ذلك صاحب الرأسمال الذي يؤدي، في المجال الاقتصادي، دورا وطنيا يشبه في جوهره واجب الجندي في الدفاع عن وطنه. فكلاهما يسهم، كل في ميدانه، في حماية مقومات الدولة وضمان صمودها واستمرارها، يتوجب عندها على الاقتصاد الوطني زيادة بالإنتاج والثبات في مواجهة الأزمات، وتأمين مصلحة المجتمع.

ولأن الرأسمال ثروة مجتمعية ووطنية، فإن الأصل أن يواصل أداء وظيفته في خدمة المجتمع، وألا يتخلى عن هذا الدور في أوقات الشدة، حفاظا على البلاد، وتعزيزا لقدرتها على النهوض واستمرار التقدم.

إن هذه الرؤية تنطلق من اعتبار الرأسمال قوة إنتاجية خلاقة تؤمن مصلحة المجتمع، وتؤدي دورا أساسيا في نهضته وارتقائه وترى في العملية الاقتصادية ثمرة تعاون وتكامل بين رأس المال، والعامل، والمعرفة، والدولة، والنظام الاجتماعي الاقتصادي، والمجتمع، بحيث يؤدي كل عنصر دوره في خدمة المصلحة العامة. ويهدف إلى تحقيق الازدهار، وتعزيز التقدم، وترسيخ الاستقرار.

ومن هذا المنطلق، فإن الرأسمال، وإن كان مملوكا لفرد أو لأفراد، لا يجعل أصحابه منفصلين عن الدولة والأمة، بل يجعلهم قيمين عليه، ومؤتمنين على حسن توظيفه بناء على مصلحة المجتمع، بما يخدم الاقتصاد الوطني، ويسهم في ترسيخ الاستقرار، وتعزيز التنمية، وتطوير المجتمع.

وبذلك تتحول الملكية الخاصة من حق فردي مجرد إلى وظيفة اجتماعية ووطنية تمارس في إطار المصلحة العامة، فيلتقي حق الملكية مع حق المجتمع، ويصبح الرأسمال أداة للإنتاج والنهضة، لا وسيلة للاحتكار أو الإفقار أو تعميق الانقسام. وعندئذ يتحقق التوازن بين الحرية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية، ويغدو الرأسمال ركنا أساسيا في بناء الدولة القوية، وصناعة الازدهار، وتأمين مستقبل الأمة.

ثقافة

الحرية والواجب:
الطريق إلى المواطن الجديد

د. إدمون ملحم

بعد أن تحدّثنا عن دور التربية في صناعة الإنسان الجديد، وعن الأخلاق التي تحمي النهضة، وعن الثقافة التي تبني العقل الحر، يبقى سؤالٌ لا يقلّ أهمية: كيف تتحوّل هذه العناصر كلُّها إلى سلوكٍ يوميٍّ في حياة الإنسان؟

كان أنطون سعاده يرى أن الجواب يكمن في أربع كلمات أصبحت عنوانًا دائمًا للنهضة: **الحرية، والواجب، والنظام، والقوة**؛ وهي الدعائم الأربع التي تقوم عليها الدولة القومية الاجتماعية، وترمز إليها أطراف الزوبعة الحمراء في علم الحزب السوري القومي الاجتماعي[1]. ولم تكن هذه الكلمات عنده مجرد شعارٍ يردّده القوميون الاجتماعيون، بل منهجًا متكاملًا لبناء الإنسان والمجتمع. فالحرية تلد الواجب، والواجب يقود إلى النظام، والنظام يصنع القوة، والقوة لا تكون فضيلةً إلا إذا وُجِّهت لخدمة الحق والخير والجمال.

الحرية مسؤولية لا فوضى

من أكثر المفاهيم التي سعى سعاده إلى تصحيحها مفهوم الحرية. فقد رأى أن كثيرين يتحدثون عنها، لكنهم يخلطون بينها وبين الانفلات من كل قيد، حتى أصبحت الحرية، في نظر بعضهم، مجرد رفضٍ للالتزام.

أما الحرية التي دعا إليها، فهي حرية الإنسان الواعي، الذي يختار عن اقتناع، ويجعل من إرادته وسيلةً لخدمة مجتمعه وتحقيق رسالته. ولهذا قال:

«نحن لا نريد الحرية لمجرد الحرية والتفلت من كل واجب وكل مسؤولية، بل نريد الحرية لننشئ المجتمع المثالي الموضوعة قواعده في مبادئنا. نريدها لنعمل للحياة المثلى لا لمجرد العيش.»[2]

ولذلك كانت الحرية، في نظره، مرتبطة بالفعل والمسؤولية، لا بالفوضى والانفلات. فالإنسان الحر ليس من يفعل ما يشاء، بل من يملك نفسه، ويعرف غايته، ويجعل من حريته قوةً لبناء الحياة.

الواجب مبدأ أخلاقي

إذا كانت الحرية تمنح الإنسان حق الاختيار، فإن الواجب يمنح هذا الاختيار غايته. ولم يكن سعاده ينظر إلى الواجب بوصفه التزامًا

1 ـ أنطون سعاده، المحاضرات العشر، ط 2018، عمدة الإذاعة، بيروت، ص 29.

2 ـ ملخص خطبة الزعيم في حفلة أول مارس/أذار (1940).

يُفرض على الإنسان من الخارج، بل قيمةً أخلاقيةً تنبع من الإيمان بالقضية والانتماء الصادق إليها. ولذلك أكّد في خطابه في اللاذقية عام 1948: «**نحن لم نتلكّأ عن واجب، لأن الواجب مبدأ أساسي من مبادئنا الأخلاقية.**»[1]

ولهذا بدأ الزعيم قسم الانتماء إلى الحزب بقوله: «**أقسم بشرفي وحقيقتي ومعتقدي...**»[2]؛ فالقسم ليس مجرد إجراء تنظيمي، بل إعلانٌ إراديٌّ بأن يهب الإنسان نفسه لأمته، ويجعل من خدمة المجتمع رسالةً لحياته.

ولم يكن الواجب، في نظره، مجرد طاعةٍ للنظام أو تنفيذٍ للأوامر، بل موقفًا أخلاقيًا يوجّه الفكر والعمل معًا. ولهذا كتب: «**نشعر ونؤمن بأن الواجب يجب أن يسيطر على جميع أعمالنا وأفكارنا.**»[3]

ومن هنا كان يربّي الشباب على أن يجعلوا خدمة الأمة مسؤوليةً شخصية، وأن يكون استعدادهم للتضحية والعمل نابعًا من إيمانهم بقضيتهم وإحساسهم برسالتهم. فالنهضة، في نظره، لا يصنعها إلا رجالٌ ونساءٌ يفهمون معنى الواجب ويجسدونه في حياتهم.

النظام يصنع القوة

لم يكن سعاده ينظر إلى النظام بوصفه مجموعة تعليمات أو لوائح إدارية، بل بوصفه أسلوبَ حياة.

فالطاقات الفردية، مهما بلغت، تبقى محدودةً إذا بقيت متفرقة. أما حين تنتظم حول غايةٍ واحدة، فإنها تتحول إلى قوةٍ قادرة على تغيير المجتمع.

1 ـ أنطون سعاده، الأعمال الكاملة، المجلد الثامن 1948 – 1949، ملحق رقم 9، خطاب الزعيم في اللاذقية، 26 تشرين الثاني 1948.

2 ـ راجع دستور الحزب، قسم العصوية.

3 ـ أنطون سعاده، الأعمال الكاملة، المجلد الحادي عشر 1946 – 1949، إلى مدير مديرية خوخوي، 1946/02/13.

ولهذا لم تكن عبارة «**الحرية، الواجب، النظام، القوة**» كلماتٍ مستقلة، بل تسلسلًا منطقيًا متكاملًا. فالحرية الحقيقية تولّد الشعور بالواجب، والواجب يقود إلى النظام، والنظام يحوّل جهود الأفراد إلى قوةٍ فاعلة في خدمة المجتمع.

المواطن الجديد

لم يكن هدف سعاده إنشاء أفرادٍ ناجحين لأنفسهم فحسب، بل إنشاء مواطنين يشعر كل واحدٍ منهم أن حياته مرتبطة بحياة أمته، وأن حريته تكتمل بمقدار ما تُسهم في حرية المجتمع ونهضته.

رسالة إلى شباب اليوم

لا تزال كلمات سعاده تحتفظ براهنيتها في زمنٍ يكثر فيه الحديث عن الحرية الفردية، ويقلّ فيه الحديث عن المسؤولية.

فالحرية لا تُقاس بمقدار ما يتحرر الإنسان من القيود، بل بمقدار ما يحسن استخدام حريته في خدمة الحقيقة والخير والمجتمع. ولذلك لم يكن يرى الحرية غايةً في ذاتها، بل وسيلةً لبناء حياةٍ أفضل، وكان يؤكد أن:

«الحرية ليست حرية العدم، بل حرية الوجود»[1]

أي الحرية التي تدفع الإنسان إلى العمل والإبداع والصراع من أجل الارتقاء بالحياة.

وعندما يجمع الشاب بين الحرية والواجب، ويلتزم بالنظام، تتحول طاقته إلى قوة بناء، ويصبح شريكًا في صناعة مستقبل أمته، لا مجرد متفرجٍ على أحداثها.

1 ـ ـ تعاليم وشروح في العقدية الحق والحرية بقلم الزعيم، النشرة الرسمية للحركة القومية الاجتماعية، بيروت، المجلد 1، العددان 3 و4، 1947/12/15 و1948/1/1.

كتاب

زينة اغا في جديدها «بوح القوارير»

محمود شريح

زينة آغا، الروائيّة الفلسطينيّة، في جديدها بَوحُ القوارير على شرفات الحياة (عمّان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2026، في 140 صفحة من القطع الكبير وغلاف أنيق) تطلّ علينا من فضاء رمزي يربط الذات بالكون، أي إطلالة الروح على تأمّلها الآخرين، وهناك عند هذا المفصل تتقاطع الأزمنة: ماضٍ ماكثٌ وحاضرٌ متدفّق ومستقبلٌ وافدٌ، فالشرفات كشفٌ عن قصّة تتجلّى بوضوح لامرأة فلسطينيّة هي «نور» المولودة زمن العتمة لكن بقيت شعلةً متّقدة، فكأنّها رمزٌ لهذه البلاد من غزّة إلى البصرة، كما تموّز إله البعث فيها، ينهضُ من عثرته وينشر جناحيه نحو أُفق بِشْرٍ.

الشرفة الأُولى هي شرفة النور حيث تشكّلت نور ومنها ترتدّ إلى ذكريات أبيها عن الحلم العربي وزيارتها لضريح عبد الناصر في القاهرة. ومن الشرفة الثانية

تطلّ على تفاصيل القاهرة اليوميّة ومن هناك تعود إليها وجوه أهلها في القدس وغزّة ومخيّمات النزوح، وتنصت إلى صوت أبيها يخبرها عن بيت في الجليل مُطل على شجرة لوز وارفة. فما ان غادرَ عبد الناصر هذه المعمورة حتى أدركتْ نور أنّ السماء انهارتْ فوق مخيم برج البراجنة مسقطها. ومن الشرفة الثالثة أدركت نور أنّ الغربة لم تكن جواز سفر،

بل فراغاً روحيّاً لا شفاء منه.

من الشرفة الرابعة تطلّ زينة آغا على ذكرى جدّتها زمن النزوح وقِسمة التفاحة والخبز بين أحفادها دون غياب فلسطين عن البال. إلى المطلّ على النوارس البيضاء حاملة سرّ العودة، فبحرُ بيروت على مطلٍّ من مخيم برج البراجنة مسقط الروائيّة هو بحر عكّا الذي يطلّ عليه من علٍ أهلُ ترشيحا مسقط أهل زينة آغا، وفي الشرفة السادسة تدوِّن مسرى طفولتها وصباها من 1951 إلى 1970 سنوات سماعها حكايات الزيتون والكروم ترويها لها جدّتها، فما أن أُبعِدَ أبوها حتى غاب الدفء والحنان، وبدتْ لها مدرستها سجناً فأظلمَ الكون في عينيها، وتفوّقتْ في تحصيل علومها ومن هناك انطلقت إلى رحابة الشرفة السابعة حيث فراشات في الأُفق لوّحت لها، فكان زواجها وسفرٌ إلى الإمارات ومن هناك إلى شرفة العمل والأمل بفجر جديد. وعن مفهوم الحبّ تطلّ زينة آغا من الشرفة التاسعة، فتدرك انّه قطعٌ نادر في غياب وطن ودفء البيت العتيق، ومن شرفتها العاشرة تطلبُ من ولدِها البكر أن يعيدَ تشكيلَ صمتها، فالنور لا يخفتُ وإنْ صَمَتْ.

من باقي الشرفات التسع في روايتها **بوح القوارير** تطلّ زينة آغا على نواحي تجاربها الحياتيّة، نثراً وشعراً، فتسردُ قصصَ أولادها الخمسة، وقضائها فصل الصيف في لبنان، فهي أحبّت لبنان صادقة، إذ علا لديها صوت فيروز على أزيز الرصاص، فكانت جباله تصافح الغيمَ وتردّ إليها عافيتَها. وإثر فاجعة غزّة الأخيرة أدركتْ أن المجتمع الدولي لهو مقبرة الكلمات، فتعود بذاكرتها إلى المخيم زمن طفولتها الأُولى تُسطّرُ أفكارها في ضوء فانوس، ثمّ رسائل من مقهى في شارع الحمرا وقصصاً في دبي وخواطر في بريطانيا،وهذا سرُّها الدفين أنّها بقيتْ شامخةً بحلمها وصامدة كزيتونة، فبقيتْ نوراً نافذاً من زجاج تكسّرَ، إذ قاومتْ وأحبّتْ وصدقتْ وبقيت هنا روايةَ سيرةٍ ذاتيّةٍ تتوهّج بحرارة أسلوب رومنسي رمزي يضفي على محتواها المُلتزم قالب الحنين إلى زمن ولّى وإلى غدٍ واعد.

الكلمة الفصل

وداعا... الرفيق الدكتور عطا السهوي

احمد اصفهاني

لماذا يشعر الواحد منا بأن صاعقة جامحة تخترق كل ذرة من وجوده عندما يفجعنا خبر رحيل شخص حبيب لا يُعوّض؟

الغرابة في ذلك الشعور اللاإرادي أننا كنا ننتظر الخبر: نعرف، نراقب، نسأل، نقلق، نتأمل، ونتوقع المحتوم! غير أننا نتمسك بالأمل المخادع أمام وضع صحي صعب ندرك جميعاً مآتيه.

ومع ذلك ينهكنا النبأ. ينقض علينا الموت ليذكرنا بأننا كلنا على درب وحيدة. "ناس بتودع ناس"، كما كان يقول أبي الذي غادرنا قبل سنوات من دون أن أودعه بسبب البعد الجغرافي.

الوداع مع الرفيق الراحل الدكتور عطا السهوي إمتد على سنوات، وكان مؤلماً بقدر ما كان كاشفاً. هو الطبيب وهو المريض،

وهو الذي يعرف قدرات الجسد البشري. ولم يرد أن يكون وداعه على حساب الصورة الناصعة التي عرفناه بها.

عرفت الرفيق عطا منذ سنوات قليلة، ومعه بالذات لا يكون للزمن دور في نشوء الصداقات، وإنما تتأسس العلاقات الوثيقة من خلال العمل والتفاعل والحوار والإنتماء والإيمان بأننا نعمل لمشروع أكبر من أي فرد أو جماعة!

"جمعية الهلال الخصيب"، والرفيق عطا أحد مؤسسيها في مدينة تولوز الفرنسية، كانت خطة اجتماعية ثقافية إيديولوجية ولّدت متحداً قومياً يهدف إلى لمّ شمل مواطنين شردتهم المنافي واستشرت بينهم العداوات. ومن هذه النقطة بالذات بدأنا رفقاء بريطانيا النشاط مع رفقاء فرنسا... فإذا بصورة مضيئة للنشاط القومي الاجتماعي عندما تتضح الرؤية.

في تولوز كان الرفيق عطا السهوي، وكان الرفيق فرنسوا نعمة، وغيرهما من الرفقاء والمواطنين. أدهشني الرفيق عطا في أحد لقاءاتنا بطلب لا ألقى مثله في العادة: دراسة ومراجع عن الشاعر السوري ديك الجن الحمصي! الطبيب والرفيق والإداري والمثقف الأديب... هي الصفات التي أحلت عطا مقاماً مميزاً بين الرفقاء وفي متحده الاجتماعي.

الآن غاب عطا، وقبله رحل فرانسوا، وقبلهما ربيع الحايك... ولم يشبع الموت بعد، ولن يشبع أبداً.

إننا نعمل للحياة ولن نتخلى عنها، حتى ولو حرقت الصاعقة خفقات قلوبنا.